



PROVISIONAL

A/PV.2272

31 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والثانية والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٣١ من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :

السيد بوتفليقة

( الجزائر )

مواصلة مناقشة قضية قبرص البند ( ١١٠ )

( أ ) مشروع القرار المقدم من قبرص

( ب ) تقرير اللجنة السياسية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللفظ الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات .

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً لتيسير إنجاز العمل .

74-70215/A

السيد ويدينجر (النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادي استمع بكثير من الاهتمام الى المناقشة التي جرت حتى الآن وخاصة بيانات ممثلي الطائفتين القبرصيتين .

وكما هو معروف جيدا ، فان وفد بلادي قد تحدث مرارا وتكرارا في المناقشات الدائرة حول مسألة قبرص في مجلس الامن ، ولقد تحدث عن كل القضايا التي تشكل جزءا من المشاكل العامة ، وقام بدور فعال في تطوير واضح في العديد من القرارات التي تم اقرارها بعد ذلك في مجلس الامن . ونحن نتحدث الآن في الجمعية العامة مرة اخرى لكي نوضح اهتمامنا الحقيقي بحصير هذه الجزيرة الصغيرة ولكي نجدد التزامنا العميق باستقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية قبرص .

ونحن نشعر ان المناقشات حول هذه المسألة في الجمعية العامة يجب ان تتم باحساس كبير بالمسؤولية ومطريقة بناءة آخذين في الاعتبار الهدف الأساسي البالغ الأهمية الذي نستهدف الى تحقيقه وهو إعادة السلام والهدوء الى جزيرة قبرص . وعلى وجه الخصوص فان القرار الذي سوف نقره سوف يكون حاسما في هذا الصدد . وبينما لا يستطیع المرء ان ينسب بطبيعة الحال ما حدث في قبرص بعد يوم ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٤ ، وقبل هذا التاريخ ، فلا بد ان نترك جانباً توجيه الاتهامات ، والاتهامات المضادة ، والمهاترات ، ولا يجب ان يكون أمامنا الا ان نحقق نصراً واحداً ومنتصراً واحداً نتيجة لمداولاتنا ، وهو الشعب القبرصي .

بالنسبة للنمسا التي دفعت اكثر من مرة في تاريخها ثمناً كبيراً لحريتها واستقلالها ، فان الرفض المطلق لأي شكل من اشكال استخدام القوة او التهديد بها والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة من الدول يعتبر أمراً أساسياً . ان هذا الموقف قد أوضحه مراراً وقد بلادى . ان مبدأ السيادة والاستقلال ووحدة أراضي كل الدول في المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية وصحيح وسليم في حالة قبرص وهي جمهورية فتية لم تبتعد مطلقاً عن التهديد بالتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية .

وحدد ان صمت صوت السلاح في قبرص ، فان مأساة كبيرة ومعاناة كبيرة لسكان هذه الجزيرة أخذت أبعاداً مخيفة بالنسبة للطائفتين . ان اعداداً كبيرة من الرجال والنساء والاطفال من الطائفتين فقدوا حياتهم أو اصابوا بجراح ، بل ان ثلث السكان — سواء كانوا اتراكاً او يونانيين — شردوا من ديارهم ، وتم تحويلهم الى لاجئين يعيشون في ظل أسوأ الظروف . فضلاً عن ذلك كله فان هناك قدراً كبيراً من الدمار وضربة كبيرة وجهت الى اقتصاد هذه الدولة الصغيرة .

هذه المسائل ذات الطبيعة الانسانية هي التي تجعل المجتمع الدولي فضلاً عن السعي من اجل التسوية السلمية للمشكلة لا بد وان يبحث بشكل عاجل وملح وحاسم عن حل لها . ونحن نرحب باخلاص بحقيقة ان هذه المشاكل الانسانية تحتل مكانها البارز ، بل وفي الوقت الحاضر مكان بارز جداً ، في المشاورات والمفاوضات التي تجرى بين زعماء الطائفتين . ونحن نعتبر هذه المحادثات بالغة الأهمية بالنسبة لمصير الجزيرة في المستقبل ، ونشعر ان النتائج التي

تحققت حتى الآن تعتبر بداية طيبة من أجل أحداث تطور أكبر في إطار أوسع .  
 مع اننا نعترف بحقيقة ان مشكلة اللاجئين - وبوجه خاص مسألة إعادة توطينهم - ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشكلة السياسية والدستورية ، فانني برغم ذلك أود ان اقول بصراحة ووضوح اننا نشعر بالحزن العميق ان نرى مرة اخرى في تاريخ البشرية أن اللاجئين يستخدمون كأداة في السياسة وأن مصيرهم يحسب ويستغل من زاوية الحصول على مزايا سياسية ، وأن التخفيف الاساسي لمحتتهم يربط بالعديد من المشاكل الاخرى التي بطبيعتها تستعصي على الحل السريع .  
 ان النمسا لم يحدث مطلقا ان ابتعدت عن روح الصداقة والتضامن لكي تزود قبرص فسي ساعات الحاجة بالمساعدة المطلوبة للسماح بتحقيق التنمية السلمية في الجزيرة . ان النمسا كانت من اول الدول التي قدمت كتائب لقوة الأمم المتحدة المعنية بحفظ السلام في قبرص ، وحتى الآن وخلال عشر سنوات فعلنا ذلك برغم الكثير من التضحيات المادية والبشرية . فضلا عن ذلك كانت بلادى من بين تلك الدول التي استجابت لنداء رئيس جمهورية قبرص بتقديم مساعدات عاجلة لشعب قبرص وقررت تقديم هذه المساعدات وخاصة المساعدات الطبية بما قيمته مليون شلن نمساوى . فضلا عن ذلك فانه استجابة لنداء من جانب الامين العام للأمم المتحدة فان الحكومة النمساوية قررت منذ عدة ايام ان تقدم مبلغا اضافيا يصل قيمته الى مليون شلن نمساوى لسكان قبرص .  
 وأظن انه من الملائم في هذه النقطة ان نعرب عن ثنائنا للجهود التي لا تكل التي يبذلها السيد الامين العام شخصيا والعاملون معه وقوة حفظ السلام في قبرص والصليب الاحمر ومنظمات اخرى عديدة ، في المعركة ضد المعانات الانسانية والبؤس الانساني في قبرص .  
 فضلا عن الجانب الانساني الخالص الذي يعتبر الآن الشاغل الاساسي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص . فقد كنا نشعر دائما بان وجود الامم المتحدة في الجزيرة سياسيا وعسكريا ، أمر بالغ الأهمية ، ليس فقط لأنه يحول دون نشوب عملية عسكرية بين الطائفتين ، ولكن ايضا لأنه يساعد في تعزيز المحادثات بين الطائفتين التي نعلق عليها جميعا أملا كبيرا . ان استمرار وجود الأمم المتحدة ، وخاصة في ظل الظروف الراهنة سوف يكون أمرا لا يحصى عنه للأسهام في الحفاظ على الهدوء الذي يعتبر مطلبا أساسيا من أجل اقرار سلام دائم وحقيقي .  
 ان المشاكل الرئيسية الثلاثة التي تواجه جمهورية قبرص ، بل والمجتمع الدولي كله اليوم

معروفة تماما . ولقد تحدثت بالفعل عن مشكلة واحدة ، وهي الخاصة بالجانب الانساني ، أما المشكلتان الاخران فتتعلقان بضمان سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص ، وكذلك انشاء نظام دستوري يكون مقبولا للطائفتين . وأظن أنه في كل هذه المجالات فان دولة صغيرة عضو في منظمة من حقها ان تحصل على العون والمساعدة والتأييد والتشجيع من جانب المجتمع الدولي ، وأنه سوف يكون على الدول المعنية مباشرة أن تضمن سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجزيرة . كذلك سوف يكون على الطائفتين نفسيهما ان تختارا النظام الدستوري الذي يمكن ان يعيشا ويعملا في إطاره في سلام .

ان اقرار مثل هذا النظام الدستوري يتطلب ان تكون احتياجات الأمن للطائفتين جزءا هاما منه . ان وجود نظام يأخذ هذه المسألة الأساسية في اعتباره هو فقط الذي يمكن أن يضمن — لاختبارات الزمن . فضلا عن ذلك ومهما كانت النتيجة التي سوف نصل اليها ، فانها يجب — في رأينا — أن يكون لها هدف واحد أقصد به الحفاظ على وحدة أراضي جمهورية قبرص . ان الطائفتين يجب ان يمنحا الفرصة لبناء الاطار اللازم لمستقبلهما بغير ضغط وجود عسكري ، حيث ان مثل هذا الوجود لا يمكن الا ان يكون ضارا بالتحقيق النهائي لذلك الهدف .

وعند ما قلت ان جمهورية قبرص من حقها ان تحصل على مساعدة وعون المجتمع الدولي ،  
فانني اشعر ان المجتمع الدولي من حقه ان يتوقع وجود المنطق وروح التصالح بل وان يتوقع  
موقفا جادا من جانب الطاقتين في عملهما من اجل بناء مصيرهما المشترك .  
ونحن نفهم انه بالنظر الى ما حدث مؤخرا وطوال فترة طويلة ، ان مانطلبه هنا هو كثير فعلا ،  
ولكننا مقتنعون تماما ان هذه سوف تكون الفرصة الوحيدة والسبيل الوحيد لعدم تكرار اخطأ  
الماضي ولبناء مستقبل يضمن الهدوء والسعادة والرخاء لقبرص كلها . ونحن نشق ثقة كبيرة في  
القوة الكامنة في شعب قبرص في ان يمضي قدما في هذه المهمة دون الحاجة الى تدخل خارجي .  
وفي الختام ياسيد الرئيس أود ان اعرب عن املنا العميق وتوقعنا في ان القرار الذي  
سوف تقره هذه الجمعية لن يضع عقبات على طريق التفهم بل سوف يكون نقطة انطلاق جديدة  
بالنسبة لكل الاطراف المعنية . وعندئذ فقط تكون الجمعية العامة قد واجهت التحدي وارتقت  
الى مستوى الآمال الكبرى التي تعلقها عليها دولة صغيرة عضو في الأمم المتحدة .

السيد هولاي (هنايا) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان من يزور قبرص مرة واحدة لا يستطيع  
ان ينسى جمال الطبيعة في هذه الجزيرة ولا أن ينسى الحيوية والكرم وصدقة سكان قبرص يونانيين  
كانوا أم أتراك ، وانه لما يزيد من الأسى والأسف ان نعلم ان اهالي قبرص حرموا لفترة طويلة  
من التمتع بالسلام . ومن النتائج المؤسفة للتدخلات الاجنبية السافرة التي حدثت في الشهور  
الأخيرة ان كيان اهل قبرص وحرية واستقلال وسيادة هذا البلد كل ذلك مهدد بالخطر .  
ان ما حدث في قبرص لم يكن من مآسى الدهر التي لا ترد ولم يكن نتيجة لقوى لا يمكن أن  
نتحكم فيها وتستتبع نتائج لا يمكن حسابها . ان القوى الخفية وراء تلك الاحداث معروفة لنا  
جميعا ونستطيع القول بأنها تمثل آخر مثال من بقايا الحرب الباردة البالية ، وآخر محاولة لعرقلة  
تقدم سياسة الانفراج ولتعطيل قوى التقدم .

من منا في هذه القاعة لا يتذكر انه في ١٩٤٧ اعتبر الرئيس ترومان حوض البحر الابيض  
المتوسط منطقة لها دور استراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي وضد البلاد الاشتراكية الفتية ؟  
من منا لا يعرف خطة حلف الاطلنطي التي كانت تستهدف ان تلعب هذه المنطقة دورا معيناً ؟  
ان بعض البلاد الاعضاء في حلف الاطلنطي تهتم بهذه الخطط بعد ان تولت اسرائيل دورا  
استراتيجيا في الخطة الامبريالية ضد البلاد العربية التقدمية في الشرق الأوسط .

ان حلف الاطلنطي لم يتغل للمحظة واحدة عن هدفه في ان تصبح قبرص جزءاً من شبكة القواعد العسكرية ، ان دوائر الحرب الباردة الامبريالية تعتبر ان استقلال وسيادة جمهورية قبرص سياسيتها التقدمية اى سياسة عدم الانحياز التي دافعت عنها حكومة وقيادة قبرص بصفة مستمرة ، تعتبر كل ذلك جزءاً من العراقيل التي تقف في سبيل تنفيذ خطة حلف الاطلنطي وهجومه المستمر . ان مثل هذا الهجوم في الصيف الماضي هو الذى فتح باباً جديداً فان النزاع في قبرص ادى الى نتائج تحاول الأمم المتحدة ان تعالجها الآن .

وفي خلال المناقشات العامة تحدث الكثيرون عن ان الهجوم على النظام الدستوري لجمهورية قبرص نظم من قبل اعداء سياسة الانفران الدولية واعداء تقدم التعاون بين الدول في اوروبا ووصفة عامة اعداء علاقات الصداقة بين الشعوب . ان الذمرة العسكرية الفاشية اليونانية وقوادها الذين لعبوا دوراً غير مشروع منافياً للديمقراطية في نظر الرأي العام العالمي هم الذين يتعمدون مسؤولية الثورة ضد رئيس الجمهورية مكاريوس وكافة الجرائم التي أدت الى الوضع المأساوى السائد هناك اليوم .

ان الذمرة العسكرية اليونانية سقطت بفعل الخطط التي وضعها اسيادها انفسهم ، وما من سبب يدعو اهالي قبرص الى معاناة نتائج جرائم الذمرة العسكرية اليونانية ، واننا لا نسعنا الا ان نرحب اليوم بموقف الحكومة اليونانية التي تأسف لنتائج ما حدث في قبرص . ان اى تنديد وادانة بما حدث في قبرص بفعل الخطط الخفية لأثارة الكراهية والحقود بين طوائف الجزيرة تعتبر غير كافية . اننا نعلم ان الاحقاد القائمة على التفرقة العنصرية وعلى الاديان المختلفة لا تبدأ بين افراد الشعب ، ولكنها دائماً تتخلغل بين الجماهير من اعلى او من الخان .

ان المصالح الأساسية للطائفتين كانت دائماً واحدة ألا وهي حماية استقلال جمهورية قبرص وتقدم البلاد .

ان علاقة جمهورية المجر الشعبية مع جمهورية قبرص تطورت بصفة مستمرة على اسس من المساواة والسيادة والمصالح المشتركة واستطيع القول انها تقدمت على اساس من احترام مبادئ التعايش

السلي . لقد كنا دائما نحترم حكومة هذه الجزيرة ونحترم الزعماء الذين كنا نرى فيهم حماة قبرص وحماة سياسة عدم الانحياز فيها . ولذلك فان شعب وحكومة المجر منذ الايام الاولى للأزمة تابعوا باهتمام شديد تطور الاحداث في قبرص .



مازلنا ندافع عن الموقف الذى صدر عن اجتماع مجلس الوزراء المجرى في غزة آب/اغسطس

١٩٧٤ والذى جاء فيه الآتي : ونشير الى وثيقة مجلس الامن رقم (S/11416, P.2) .

" ان حكومة جمهورية المجر الشعبية تدين النشاط الذى يستهدف تصفية استقلال جمهورية قبرص وتدين تقسيم الجزيرة وكافة النشاطات التي تسعى الى تحويل قبرص الى زائدة لحلف الاطلنطي . ان مجلس الوزراء يعتبر ان معاهدة الاطراف الثلاثة في جنيف لا تتفق مع قرارات مجلس الامن وهو يعبر عن عدم رضائه عن هذه الاتفاقية . انه يعتبر انه من الضروري سحب كافة القوات العسكرية الاجنبية من قبرص ، وهو يعتبر ان محاولات اتخاذ قرارات بشأن مستقبل قبرص من قبل البعض ، دون اشراك الممثلين الشرعيين لشعب قبرص انما تتعارض مع مصالح الشعب . "

" ان حكومة المجر تؤيد المقترحات الواردة امام مجلس الامن والتي تقدم بها الاتحاد السوفياتي والخاصة بحل المشكلة القبرصية . وان حكومة المجر لتكرر مرة أخرى طلبها بضمان الاستقلال الكامل والسيادة الكاملة لجمهورية قبرص . "

ما من احد يستطيع ان ينكر ان النظام القديم للقوى الضامنة قد اثبت عدم فاعليته فسي ضمان استقلال وسيادة ووحدة اراضي الجمهورية القبرصية . وبالإضافة الى ذلك ، فما من احد يتوقع من الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي ، وهي القوى الضامنة ، ان تضمن عدم استمرار سياسة عدم الانحياز لبلد صغير .

ان اقتراح الاتحاد السوفياتي بالدعوة لمؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، يستهدف ايجاد وسيلة ثابتة وفعالة لضمان استقلال وسيادة قبرص في اطار عدم الانحياز . وعلى ضوء الاحداث الاخيرة فان هذا الاقتراح لم يفقد أهميته .

اننا نعلم تماما ان صدام المشاعر الجياشة المتناقضة حقيقية كانت ام متصورة ، يجعل من الصعوبة بمكان في يومنا هذا ، ان نجد حلا سريعا لأزمة قبرص . ومع ذلك فنحن على ثقة ونؤمن بأن الحل لا يمكن ولا يجب ان يؤجل ، ان العلاقات الدولية اليوم لا تحبذ اندلاع الحرب ولا الاحرب والاسلم في اى مكان من العالم . ان قوى الحرب الباردة التي مازالت قائمة لا يجب ان يسمح لها بان تقف ضد تطور وتقدم سياسة الانفراج والتعاون الدوليين . اننا نؤمن بأن الغالبية العظمى للدول الاعضاء ستؤيد الحل الوحيد المقبول للطوائف التي تعيش في جمهورية

قبرص ، والحل المقبول لكل من يشعرون بمسؤوليتهم عن السلام في هذه الجزيرة وعن ضرورة ضمان تقدم شعبها .

وهذا الحل لا يمكن ان يكون الا اعادة الوحدة والسيادة وسياسة عدم الانحياز لجمهورية قبرص ، بحكومة دستورية عازمة على الدفاع عن هذه القيم . اننا نؤمن بان الطوائف القبرصية قادرة على تنظيم حياتها ومستقبلها بنفسها في اطار دولة مستقلة متكاملة . وبالتالي فمن الضروري ان تسحب القوات العسكرية الاجنبية فوراً من اراضي قبرص . وأن نضع حداً لكافة اشكال التدخل والوصاية الاجنبية . فلنترك اهالي قبرص بعد مدة طويلة من المعاناة والحروب ، فلنتركهم يتمتعون بمزايا السلام . ان ذلك ليس في مصلحة قبرص فحسب ، ولكن في مصلحة المجتمع الدولي كله .

السيد تشيرن ( بوتان ) ( الكلمة بالانجليزية ) ان رئيس وفد بلادي في اثناء بيانه العام أشار الى ان بوتان تنظر بقلق بالغ الى الأحداث الخطيرة التي حدثت في جمهورية قبرص . وقد شعر وفد بلادي بالقلق بسبب التطورات المأساوية التي وقعت في قبرص في الخامس عشر من تموز/يوليو والأعمال العسكرية التي أعقبت ذلك والتي حدث أثناءها تدخل عسكري أجنبي . كذلك استمعنا باهتمام بالغ الى وجهات النظر التي اعرّب عنها ممثلو الطائفتين فني قبرص ، والتي تعطينا بالفعل فرصة للتعرف على الكثير من الجوانب الهامة للتطورات الأخيرة في قبرص .

وكما يعرف السادة المندوبون ، فان العديد من وزراء الخارجية والممثلين ، قد أشاروا الى الموقف في قبرص في بياناتهم العامة . ان تفحص وبحث هذه الملاحظات ، تكشف عن وجود نقطة مشتركة يبدو أنه لا خلاف عليها . ان معظم المتحدثين قد اعرّبوا عن وجهة النظر القائلة بأن كل أنشطة هذه الجمعية ، يجب ان تهدف الى التوصل الى حل سلمي ودستوري وفوق كل شيء تحقيق احترام وسيادة واستقلال ووحدة اراضي جمهورية قبرص . لعله من الواضح تماماً أن هناك رغبة شاملة في حماية بقاء دولة عضو في الامم المتحدة ساهمت اسهاماً كاملاً في اهداف ومبادئ وأغراض ميثاق المنظمة الدولية . ومن هنا فان من الطبيعي أن نتطلع الى هذه المنظمة الكبيرة في أن تؤدي دورها عندما يكون مطلوباً باعتبارها حامية للدول الصغيرة والأقل قوة . ان التطورات المحزنة في قبرص هددت

بالفعل السلام والأمن الدوليين ، وفي هذه المرحلة فان مسؤولية كبرى تقع على عاتق مجلس الأمن الذى وافق بالاجماع على القرار ٣٥٣ ( ١٩٧٤ ) .

وقبرص باعتبارها عنوا في مجموعة الدول غير المنحازة ، فان هذه الدول شعرت بالقلق ازاء الموقف في هذه الجزيرة ، وفي هذا الصدد ، فان السيد سفير سري لانكا وصف وبحق اهتمام الدول غير المنحازة وقال في حديثه ، وأنا أنقل نصها قال :

" ان الآلام في قبرص هي آلام تشعربها حركة الدول غير المنحازة ، ان مشاكل قبرص هي مشاكل الدول غير المنحازة وان التخلي عن قبرص هو تغل عن مبادئ الميثاق "

( 2263 rd meeting P.41 ) .

ويبقى الآن امام الجمعية العامة أن تبحث الأساليب الفنية التي يجب تطبيقها حسما لهذه المشكلة . ان احترام قرارات مجلس الأمن هو أيضا الأساس الضروري لعطيات الأمم المتحدة في حفظ السلام . ان الطائفتين في قبرص قد عانا ولا يزالان يعانيان ، بل ان الآلاف من البشر قد شردوا ، واقتصاد البلاد قد تعرض لهزات كبيرة ، بل ان بقاء دولة صغيرة عزلاء وغير منحازة أصبح مهددا . ان اقتراحات كثيرة تم تقديمها في هذه الجمعية ، ولكن الذي لم ندره حق قدره في رأينا ، هو شعب قبرص ، فلو أن شعب قبرص منذ البداية دخل في مؤتمر سلام لتطورت الأحداث بشكل أفضل ، ولكي نضع الأمور في نصابها الصحيح ، فان مشكلة قبرص هي أساسا مشكلة يجب على الطائفتين أن يقوما بحلها ، ولا بد من خلق الجو المناسب والمناخ الملائم لهذا الغرض ، وذلك حتى تستطيع الطائفتين أن تبدأ حوارا ومفاوضات ، ويتبادلان وجهات نظر صريحة بغير أي تدخل خارجي ، وحتى يتم خلق مثل هذا المناخ الملائم للمفاوضات بين الطائفتين في قبرص ، فانه من الضروري أن يتم سحب كـل القوات الأجنبية من قبرص . ان قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تكون ضمانا كافيا لتخفيف مخاوف الأقلية ، ويجب الاحتفاظ بها في قبرص حتى تتوصل الطائفتان الى تسوية دستورية ، ليس فقط من أجل تعزيز ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ولكن أيضا من أجل إعادة الاستقرار الداخلي وضمان حقوق الانسان والحريات الأساسية لشعب الطائفتين .

اذا كانت أزمة قبرص سوف تستمر ، وسمح لهذا الموقف بالمضي قدما ، فبالأكيد سوف يكون هناك تهديد للسلام والأمن الدوليين ، ان هذه الجمعية العامة يجب أن تؤكد سياستها القائمة على أساس السلام والعدالة والتقدم ، وتدعو كل الدول الى أن تحترم بغير شروط وبغير أي تحفظات سيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص .

ولعلّه مما يثير الارتياح أن نلاحظ وأن نرى بيانات ممثلي الطائفتين في قبرص ، وكذلك بيانات اليونان وتركيا التي يظهر منها أنهم قد تخلّوا عن سياسة ضم الجزيرة الى اليونان ، ان هذه السياسة لم تكن هي الحل المناسب للمشكلة ، كذلك فان التدخل العسكري من جانب أى احد ولأى سبب لا يمكن أن يكون له ما يبرره . ان وفد بلادى يعارض أى محاولة تفرض على دولة عزلاء مبرمحازة لتحقيق حل عسكري . ان ملكة بوتان تعارض أى تدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في هذه المنظمة العظيمة .

ان الجمعية العامة يجب أن تحت على الانسحاب الفوري لكل القوات المسلحة والأفراد العسكريين الا جانب من قبرص والسماح للطائفتين بأمر يقرر في حرية مستقبل جمهوريتهما ، ان اللاجئين لا بد من أن تسهل عودتهم الى ديارهم في امان وسلام ، وفي هذا الصدد فان الأمين العام يجب أن يعطي السلطات الكافية لكي يمارس مساعيها الحميدة والحفاظ على قوة السلام بطريقة تؤدى الى خلق جو مستقل يمكن في ذلّه أن تتحدث الطائفتان وتسويا خلافتهما بغير مخاوف من أى تدخل خارجي . لتكن الطائفتان هما اللتان تبنيان مستقبلهما المشترك . اننا نقدر الجهود التي بذلها كل المعنيين من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين . ان جهود زعماء الطائفتين في قبرص لترتيب انتقال اللاجئين الى ديارهم هي أمر طيب ومبشّر . ويأمل وفد بلادى مخلصا أن هذه الأنشطة سوف تكون بداية طيبة لحوار مثمر سعيا وراء تسوية دائمة وسلام في قبرص .

السيد جيلانسي (باكستان) (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمعنا جميعا الى ممثلي الطائفتين القبرصيتين يوم الثلاثاء في اللجنة السياسية الخاصة ، هذه اللجنة قد قدّمت تقريرها الى الجمعية العامة أمس في الوثيقة A/9820 . وخلال المناقشات حول قضية قبرص علمنا بالمصير المظلم للقبارصة اليونانيين بعد الأحداث الأخيرة في الجزيرة ، واستمعنا الآن الى ممثل الطائفة التركية في قبرص .

ان وفدى يشعر بأننا يجب أن نأخذ في الاعتبار بجدية كبيرة الشكاوى التي استمعنا اليها ، وليست الشكاوى التي نتجت عن الأحداث الأخيرة فحسب ، ولكن تلك التي تعود الى الماضي .

ان وفدى يشعر بأن المخاوف الحقيقية للطائفة التركية في قبرص والتي نتجت عن طردهم من ديارهم في الماضي ، ونتجت عن حياة الحرمان واليأس في المحسكات يجب أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار ، فان حرمان وآلام أى فرد يستحق نفس العطف منا . وفي رأينا يكون من الحكمة بمكان أن نتذكر أن الذين يعيشون حياة الحرمان يقل صبرهم على الوضع . فالوضع القائم لا يمكن أن يكون أساساً لى تسوية ، واسمحوا لي أن أذكركم بالكلمات التي وردت في بيان وزير الخارجية في الدورة التاسعة عشر للجمعية العامة ان قال :

" انه لدرب من الخيال الخطير أن نعتقد أن العالم كما هو قائم اليوم ، يمكن أن يستمر على أساس الحلول المؤقتة والوضع غير المستتب ، ان الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحول الى أداة ظلم وعدم مساواة ، ان هذا الطريق لا يؤدي الى السلام والأمن ، ولكنه يؤدي الى الرضال الناعمة والى مآهات سياسة القوة . ولو أردنا أن نتفادى أن تصبح هذه المنظمة مثل المنظمة التي سبقتها ، فلا ينبغي أن ننسى الهدف الأساسي الأول الا وهو تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وبما يتفق ومبادئ المدل والقانون الدولي " .

( 1319 th meeting Para.80 ) .

ان باكرستان قنء ءابءء بقلق شءىء ءطوء الأءءاء فى قبرى . ان هءه الأءءاء والأزسة الءالفة ، ءشكلى ظرأا كبرى ، ونعءقء أن الأزسة الءالفة هف نءفءة لسلسة من الأءءاء المأساوفة الءف ءمء فى ءلال العشر سنواء الأءفرة . ان رءبة ءركفا فى ءل هءه الأزسة عن طرفق المفاوضاء ولفس عن طرفق القوة ، هءه الرءبة كانت واضءة ان قبلوا الءهاب الف ءفف . وءءءل ءركففا بعء نلك لءمافة أقلفة عاشء ءفاة اللاءففن فى بلءها ، وطرءء بالارهاب من ءفارها ، كل نلك ففء أن فؤءء فى الاءءبار بءلففة ءارف السنواء الماضفة ، ان ءركفا قء أءءء اسءقلال وسفاة قبرى .

ان شعب باكرستان فءعاطف مع كل الءفن طرءوا وشرءوا فى قبرى الآن وقبل نلك . ان قلوبنا ءءءه الفهم ءاصة وأننا عشنا نفس العبرة والعفرة فى الماضف .

ان ءكومة باكرستان لءرءب بالءزام كافة الأطراف المعنفة باستقلال وسفاة ءمهورفة قبرى . ونأمل باءلاص أن ءساعد المفاءراء الءالفة ، فى ءاءل الأمم المءءءة وءارءها فى افءاء ءل ءائم وعاءل لسهءا النزاع وهءه الأزسة .

ولكننا نشعر أن نءاء المفاوضاء فءوقف على اسءءءاء الطرففن لءفهم وءمة نظر بعضهم البعض . وأف ءل ففر عاءل وففر واقفف ، ولا فوافق علىه الأطراف المعنفة أف الطائففن ، ءركفة والفوناففة ، أف ءل ففر نلك لا فمكن أن فءوم .

ان ءسن النفه من الءانبفن سفضمء ءءافوضء وءءافهم ءول ءسوفة ءءمل فى طابعها الكرامة وءءرم ءقوق الانسان ومصالح الطائففن وءفءء اسءقلال قبرى .

ان وفءف ففناءى كافة ءءول الءف ءشارك الباكسءان فى قلقها بشأن السلام والأمن فى هءه المنطقة — والءهمة بمأساة اءواننا فى فلسطين — أن ففءلوا كافة الءهوء لءرءفء كفة مفزان العءالة للطائففن فى قبرى ءءى ءعمفشان معا وءشاركان مسءقبل واءء .

ان باكرستان على أءم الاسءءءاء للمشاركاة فى المناقشاء الءف ءسوءها روء الرءبة فى ءل الشاكلى ، لا فى اسءمرارها . واننا لعلف ءقة أن هءا هو الاءاء الذى سءءءءه هءه الءمفة العامة لبلء ءهوءها المسؤولة .

السيد راي ( كندا ) : لقد تابعت كندا بقلق عميق الآلام التي سببتها أحداث الشهور الأخيرة في قبرص . ولقد نظرنا الى الموقف أساسا على أنه مأساة انسانية أدت الى الكثير من اراقة الدماء والمعاناة من جانب شعب رنا طويلا الى الأمن والسلام . ومع اقتراب الشتاء فاننا نشعر بالقلق العميق ازاء محنة ما يزيد على مائتي ألف لاجي من الطائفتين اضطروا الى أن يتركوا ديارهم وأن يعيشوا في ظل ظروف صعبة .

ان هذه الأحداث ، مع أنها بعيدة عن كندا تعتبر بالنسبة لها هامة . خاصة وان الكثيرين من الكنديين يعتبرون أن أصلهم يعود الى ذلك الجزء من العالم .

وكذلك فان الكنديين يشعرون بالقلق العميق ازاء الأحداث في قبرص ، وخاصة وأنهم شارك في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص . وهذه هي السنة العاشرة التي يخدم فيها الأفراد العسكريون الكنديون في قوات حفظ السلام التي أنشأها قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦ الصادر في آذار/مارس ١٩٦٤ . وطوال هذه السنوات ، فان أكثر من ستة عشر الفا من القوات المسلحة الكندية قد خدموا في هذه القوة كتوع من الظهار التزام كندا بقضية السلام في الجزيرة .

وليس هناك شك في رأينا أن قوة الأمم المتحدة قد لعبت دورا مفيدا ، بل ودورا لاغنى عنه ،

سنة بعد سنة في المساعدة وفقا لما جاء في القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٤ .

" في الحيلولة دون تجدد القتال ، واذا لزم الأمر ، أن تسهم في الحفاظ على القانون

والنظام وعودة الأحوال الطبيعية " . ( قرار مجلس الأمن ١٨٦ ( ١٩٦٤ ) ) ولكن هذه القوة

لم تستطع أن تمنع العمل العسكري واراقة الدماء التي أعقبت الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو والتدخل العسكري التركي ، ولكنها في رأينا ، أنها لا تزال تعتبر عنصرا ضروريا في أي جهد للعمل على استقرار الموقف وتمكين الاطراف من البدء في العمل معا وصولا الى تسوية سياسية . ولهمذا السبب ، فان كندا استجابت فوراً لطلب الأمين العام بتعزيز كتيبتنا في قوة حفظ السلام في قبرص . ان الكتيبة الكندية تم زيادتها من ٤٨٧ الى ٩٤٥ فردا ولا تزال تمثل ثاني أكبر كتيبة وطنية في هذه القوة .

ان دور ووفائف هذه القوة قد تطورت بطريقة مرنة وعملية على أساس السلطة التي أعطيت

لها في عام ١٩٦٤ والقرارات التالية لمجلس الأمن ، وخاصة القرارات ٣٥٣ ، ٣٦١ ( ١٩٧٤ ) وكما



قال الأمين العام في تقريره الذى وافق عليه المجلس ، فان المهام الرئيسية لهذه القوة هي المساعدة في الحفاظ على وقف إطلاق النار وحماية ومساعدة الطائفتين فيما يتعلق بجوانب انسانية متعددة . ان التقارير المتتالية للأمين العام تتضمن أمثلة كثيرة لهذه الأنشطة الأساسية التي تهدف أساسا الى تسهيل الأحوال على الجزيرة ، الأمر الذى يسمح للمفاوضة من أجل سلام دائم بأن تستأنف . ونود أن نشني على الجهود المخلصة للأمين العام ومعاونيه هنا في نيويورك ، وعلى الطبيعة في قبرص ، وكذلك ممثل الأمين العام السيد ويكمان - مونوز ، والمفوض السامي للاجئين ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، فكلها تعمل بتنسيق مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل تخفيف المعاناة البشرية .

ولقد شعرت كندا بقلق عميق لشوب القتال في سموز/بوليو وآب/اغسطس ، وفي ذلك الوقت فان قوات الأمم المتحدة ، بما في ذلك القوات الكندية ، كانت مهددة بل تعرضت فعلا لهجوم مباشر . ولقد كانت الكتيبة الكندية من بين تلك الكتائب التي عانت من خسائر في أفرادها . ومن الواضح اذا كان لهذه القوة أن تلعب دورا فعالا ، فلا بد أن يكون ذلك على أساس من التعاون والتأييد من الأطراف المعنية مباشرة . ونحن نتطلع اليها ونتطلع الى تعاونها التام لضمان أمن وسلام الأفراد الساعطين في قوة السلام . ونحن نتطلع الى تعاونهم لتمكين القوة من أن تعمل بغير عوائق في كل مناطق قبرص وفقا لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد . وفي تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن في ١٥ من آب/ اغسطس عام ١٩٧٤ ورد ما يلي : -

" من الواضح أنه في ظل التفويض الحالي والقوة الحالية ، فان قوة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتدخل بين جيشين مشتركين في أعمال عسكرية واسعة النطاق " .

وأشار الأمين العام ، مع ذلك ، الى أن قوة حفظ السلام قامت باقصى جهد لها للحد من آثار هذه الأعمال العسكرية وان تقدم ما تستطيع تقديمه من عون للمدنيين . ان اهتمام كندا هو أن يسمح لهذه القوة بالقيام بمهامها الانسانية ومهامها في حفظ السلام بطريقة فعالة وآمنة لصلحة كل الشعب في قبرص . ومن هنا فاننا ندعو كل الأطراف المعنية أن تواصل التعاون من أجل هذا الهدف .

والحر، أن وزير خارجيتنا المستر الن ماكين في بيانه أمام الجمعية العامة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، قال :

"حتى تكون قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فعالة تماما ، فلا بد أن تقتزن بجهود مواز على الصعيد السياسي ، وخاصة من جانب الأطراف المعنية بشكل مباشر ، لتحويل السلام المؤقت التي تقوم بحفظه هذه القوة ، الى سلام أكثر دواما " .

ان كندا تؤيد سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية قبرص . وأفضل ضمان لذلك هو المفاوضات ، ومن هنا فاننا نؤيد استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن بين الأطراف المعنية بأى شكل يوفر احتمالات النجاح . ومن بين المسائل الهامة التي لا بد أن تعالج بشكل عاجل أثناء هذه المحادثات هي خفض وسحب القوات الأجنبية الموجودة بعيدا عن سلطة الاتفاقيات الدولية وحسم مشكلة اللاجئين . ويرى الوفد الكندي ان قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد توفر إطارا قيما يمكن فيه لأولئك المعنيين مباشرة أن يبدؤوا العملية - التي قد تكون طويلة وشاقة - وأقصد بها عملية التوصل الى ترتيبات دستورية وترتيبات أخرى يمكن بها للطائفتين أن تعيشا في سلام معا واثقتين من أن أمنهما ومصلحتهما وحقوقهما سوف تحترم وتحسن .

السيد بيتسبيوس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : منذ عشر سنوات عرضت على الأمم المتحدة ، بناء على طلب حكومة جمهورية قبرص ، القضية التي نحن مدعوون اليوم لمناقشتها . ففي سنة ١٩٦٤ فان عشود قوات مسلحة على الساحل التركي ، واستعراضات عسكرية في المياه الإقليمية لقبرص ، اقترنت بالهجمات الجوية كانت تهدد وحدة الأراضي للجمهورية الصغيرة وحياة السكان فيها .

وفي رأى المجتمع الدولي فان التهديد كان حقيقيا لأن تركيا ، برغم تخليها الرسمي عن أية مطالبات طبقا لما ورد في معاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣ ، كانت قد طالبت بالجزيرة كلها أو بجزء منها اعتبارا من وقت انتهاء النظام الاستعماري . ان معاهدات سنة ١٩٦٠ عوقت هذا التلويح ولكن تقسيم الجزيرة أصبح من جديد في سنة ١٩٦٣ ، شطارا مفضلا لدى تركيا ، كما أن الأمم المتحدة أمام الخطر الذي كان يهدد إحدى أعضائها ، أخذت قبرص تحت حمايتها ، وأن مشغلا خامسا للأمين العام استقر في نيقوسيا وقوة دولية ملفة بحفظ السلام أرسلت الى قبرص أيضا . ان هذه

القوة أصبحت فيما بعد الأداة التامة لارادة الأمم المتحدة وعصمرا لا يمكن الاستغناء عنه لاقرار النظام فيها . وان النفقات لصيانة هذه القوة تصل حتي اليوم الى أكثر من ١٤٠ مليون دولار . ومن ناحية أخرى ، فان مجلس الأمن من خلال مجموعة من القرارات ، سد الطريق أمام أى تدخل بقوة السلاح وذكر تركيا بالتزاماتها الناجمة عن الميثاق . وعلى هذا ، فاعتبارا من سنة ١٩٦٤ كانت قبرص مدينة الى حد كبير باعتبارها دولة مستقلة لدرع الأمم المتحدة الذي رفعته ضد المطامع التركية . وكنا يمكن ، أن نأمل أنه عن طريق جهود السيد كليريدس والسيد دينكتاش ، اللذين كلفا في نيقوسيا بالحوار بين الطائفتين أن يتم التوصل الى حل نهائي للمشكلة .

واليوم ، فان الصورة التي تقدمها لنا قبرص مختلفة تماما للأسف . فقوات الأمم المتحدة ما زالت موجودة في الجزيرة ، ولكنها ارتدت على أعقابها من جانب جيش الفزو وأصبحت عاجزة عن القيام بمهمتها في القطاع المحتل حتي ولو بدور انساني . وان خمسة وثلاثين ألف جندي تركي مزودين بأحدث الأسلحة التي قدمت لتركيا بأهداف مختلفة قد غزت الجزيرة واحتلت جزءا كبيرا من أرض الجمهورية ، وهو الجزء الأكثر ثراء والأكثر إنتاجية . وقد أعلنت تركيا أن تلك قوة سلام تبثها الى قبرص لحماية الطائفة التركية ، وهي القوة التي عرضت الطائفة التركية لبشاعة الحرب الأهلية وأدت الى وجود ٢٠٠ ألف لاجئ من اليونانيين ، أى ٤٠ ٪ من السكان ، ومزقت البناء الاقتصادي للبلاد لمدة سنوات قادمة . ان قبرص اليوم صورة للبيؤس وللدمار . وفي المنطقة المحتلة فان قليلا من الأجانب قد حصلوا على تصريح بالدخول اليها . وقد وصف أحدهم ما رآه بهذا الأسلوب وأنا هنا أنقل عنه :-

" بالنسبة للقبارة الأتراك المحررين فان الحياة خلف الخطوط التركية في قبرص أصبح

شيئا غريبا وغير محتمل .

ان الانطباع الأول للزائر هو انطباع بالفراغ الذي لا يمكن تخيله وهذا ليس بالأمر المدهش . فانما ندرك أن المنطقة قد خلت من سكانها وان ٧٥ ٪ من سكانها قد غادروها . وفي قرى كارافاس - لا بيتوس ، التي يصل سكانها الى حوالي سبعة آلاف نسمة ، فان هناك عائلة انجليزية واحدة ما زالت تقيم فيها . وان الطائفة القبرصية قد دمرت وكذلك الطائفة التركية أيضا . والأمر كذلك ينطبق على البيئة الطبيعية وعلى البناء الاقتصادي الأساسي الذي كانت تقوم عليه الطائفتان . وان الطائرات الحربية التركية أحرقت دونما سبب أشجار

الأرز والصنوبر التي كانت تغطي مئات الهكتارات على التلال الواقعة ليس بعيدا عن مسرح العطيات . وفي جزء الجزيرة الذي يحتله الأتراك ؛ فان بساتين كثيرة لم يعد أحدا يرويهما وتعرضت للجفاف ، كما أن مئات الآلاف من الماشية قد نفقت وبالنسبة لليونان فان تلك هي نتيجة الحرب ، وبالنسبة للقبارصة فان تلك هي نتيجة تحررهم المزعوم .

ان دلائل كثيرة من هذا النوع تدل الى أى حد كان غزو قبرص عطية سلام مزعومة . انه على العكس من ذلك ، أوجد مشكلة معاناة انسانية ذات خطورة كبرى ، وأوجد مشكلة ينبغي أن تجد حلا لها في أسرع وقت ممكن .

وفي جنيف في هذا المؤتمر ، الذي عقد هناك ، فان الوفد التركي أعلن : " تمت محاولة كل شيء في قبرص الا اننا لم نتوصل الى حل " . واننا نقترح عليكم حلا جديدا وشروط هذا الحل معروفة لأعضاء هذه الجمعية . وما ينبغي علينا أن نصرفه هو ما اذا كان هذا الحل حلا جديدا أم أنه تنفيذ لمشروع وضع من قبل ، منذ ظهور ماسى بمشكلة قبرص . اذا كان الأمر يتعلق بصيغة جديدة مقدمة بناء على حسن النية لحل المشكلة بطريقة منهجية ومنطقية الا انه ليس له أية علاقة بالمعطيات الحقيقية والديمقراطية ، والاقتصادية للبلاد ، ولنبحث المشكلة كلها عن قرب .

في سنة ١٩٦٤ فان مجلس الأمن ، أراد أن يكمل عمله لقرار السلام وأقر نظاما للوساطة . وان ساكاري توميوجا ، الوسيط الأول ، تلقى من قبل الحكومة التركية في ١٨ نيسان /ابريل سنة ١٩٦٤ ، اقتراحا ورد على هذا النص :

" ان قبرص سوف تكون جمهورية اتحادية ، تتكون من الطائفة اليونانية ومن الطائفة التركية ، وسوف يقيم كل منهما في المناطق المخصصة للاتراك اليونانيين .

"وانشاء المناطق التركية اليونانية سوف يتبعه تبادل اجبارى للسكان في الحالة التي يكون فيها هذا الحل ضروريا .

" وسوف تكون المنطقة التركية مكونة من الجزء الشمالي للجزيرة ، ومن الساحل ، ويحدد هذا خط يبدأ من بيالا في شمال غرب الجزيرة ، ويمر عبر القطاع التركي في نيقوسيا وينتهي الى القطاع التركي في فاما جوستا . ومن أجل انشاء هذه المنطقة فان حوالي ١٠٠٠ ر . ( أسرة يونانية وتركية ) سوف تخضع للتبادل الاجباري ."

وبعد ذلك بعام واحد ، في سنة ١٩٦٥ فان خليفة السيد تومووجا وهو جالو بلازا ، رجل الدولة المعروف في الاكوادور تلقى من نفس الأتراك نفس الاقتراح ، وفي تقريره الذي قاله ، نجد ما يلي :

" أولا ، ان فصل الطائفتين أمر غير مقبول بالنسبة للطائفة التي تشكل الغالبية في قبرص ووفقا لكل الظواهر فانه لا يمكن تطبيق هذا الحل الا بالقوة ، وان المعارضة تعهد سياسية الى حد ما . فالبقارصة اليونانيين يرون في هذا الاقتراح أول مرحلة لتقسيم الجزيرة برغم النفي القوي من جانب القادة القبارصة الأتراك والحكومة التركية . ولكن في رأيي أن الاعتراضات الأخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي وأخلاقي . وهي تشكل عقبات جديدة أمام الاقتراح . وأن التهجير الاجباري للمعنيين لا يتماشى مع المبادئ التي احترمت حتى الآونة الراهنة ، لأن ذلك سيكون تهجير اجباريا وسوف يعرض أسرا كثيرة لمعان كثيرة ، ذلك أنه سوف يكون من المستحيل أن يؤمن لهذه الأسر ولأغلبيتها الأراضي أو العمل الملائم والذي يمكن أن يشبع حاجتها ومعلوماتها في مقابل ما تخلو عنه .

وسوف نتوصل أيضا الى اضطراب اقتصادي واجتماعي ، كما أن طرفي البلاد سوف يهددان بأن يعيشا في نظام غير مستقر . وهذا الأمر يشكل سببا دائما للاضطراب والاستياء ."

" وفضلا عن ذلك فان الدولتين المتحدتين اللتين يزمع انشاؤهما سوف يفصل بينهما خط مصطنع يقسم بين مناطق مترابطة ومتجانسة . ووفقا للمقترحات القبرصية التركية فان مدينتي نيقوسيا وفاما جوستا سوف تقسم أيضا . وهذا الخط - خط التقسيم هذا - سوف يكون مصدرا لصعوبات ادارية ، وسوف يكون مصدرا لاحتكاكات بين السكان ."

وعلينا أن نبرز ملاحظة السيد بلازا ، وهي أن فصل الطائفتين عن طريق القوة لا يمكن أن يتم الا بالقوة المسلحة . والواقع أن تركيا تحاول اليوم عن طريق القوة أن تطبق مشروعها للفصل بين

الطائفتين مع محاولة حشد القوات التركية في القطاع الشمالي وطرد القبارصة اليونانيين منها ،  
ويزعمون أن الطائفتين لا يستطيعا أن يعيشا معا .

ويقال لنا أن اليونانيين والأتراك لا يستطيعوا أن يعيشوا معا ، وأولئك الذين أطلقوا  
هذا الشعار منذ أكثر من عشر سنوات لم يشاءوا للطائفتين أن يعيشا معا كما كان الأمر قبل ذلك  
منذ قرون طويلة .

وماذا ستكون نتائج هذا التقسيم بين السكان في قبرص على أساس العرق . ان عشرات الآلاف  
من الأتراك سوف يستبعدون من مساكنهم لكي يسكنوا في الشمال كما أنهم سيدخلون في أموال  
اليونانيين الذين لجأوا الى الجنوب . كما أن أتراكا آخرين وأولئك الذين سوف يأتون من تركيا  
سوف يجيئون لينضموا الى احتلال الأموال التي خلفها اليونانيون . اما فيما يتعلق بالمائتي ألف  
يوناني قبرصي الذين طردوا والذين كانوا يسكنون المنطقة المحتلة ، فماذا سوف يكون مصيرهم ، وهم  
يشكون ثلث السكان . فأما ان يضطروا الى أن يفادروا الجزيرة حيث يزيدون من عدد اللاجئين  
في البلاد الأجنبية ، واما أنهم سوف يضطرون مثل الفلسطينيين البؤساء في أن يعيشوا في مخيمات  
لاجئين .

ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تسمح بمثل هذه النتيجة بالنسبة لأزمة قبرص .  
أولا لأنها تكون ضد المبادئ الانسانية التي تحكم مجتمعنا الدولي ، وثانيا ، لأننا اذا ما اعترفنا  
بأن طائفة أقلية يحق لها أن تعيش في أموال الأغلبية فاننا سوف نخلق متاعب كثيرة وسوف نشعر  
الاضطراب بالنسبة للأقليات في بلاد كثيرة .

وهناك جانب آخر في هذه المشكلة يهم عددا كبيرا من أعضاء هذه الجمعية وهو الاتجار  
الدبلوماسي لقبرص . فمنذ استقلالها انتهجت قبرص سياسة عدم الانحياز واحتلت في العالم الثالث  
مكانا يفوق رقيتها وقوتها . وكان ذلك من عمل رئيس جمهورية قبرص ونتيجة لاشغاع شخصيته . وان هذه  
الشخصية قد أمكن انتهاجها لأن قبرص كانت تتمتع باستقلالها التام وسيادتها التامة ، ولا يمكن  
أن تنتهج هذه السياسة في ظل الاحتلال التركي للجزيرة .

ولهذه الأسباب فاننا نؤيد أى مشروع قرار يقوم على مبادئ أساسية بالنسبة لبقاء قبرص كدولة  
مستقلة وصاحبة سيادة . ان هذا المشروع ينبغي أن يطالب بانسحاب كافة القوى الأجنبية من

الجزيرة ووقف كافا للتنقلات الأجنبية في شؤون قبرص الداخلية . وينبغي أن يطالب أيضا بمسودة اللاجئين الى منازلهم . ان هذه المبادئ ينبغي أن تحترم ويعترف بها على أساس أنها تشكل القاعدة لأي تفاهم يمكن أن يحدث بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين .

ليس من حقنا أن نفرغ على القبارصة ظروف نظامهم الدستوري . ان قبرص كانت وينبغي أن تظل دولة مستقلة وصاحبة سيادة . وان أية مفاوضات بين القبارصة تتعلق بنظام الدولة ينبغي أن يكون مخططها الملهم هو الخط الذي لا يمكن أن يكون قابلا للتفاوض ، وهو السيادة الوطنية . ان القبارصة لم يضحوا بحقوقهم في تقرير المصير لكي يروا بلادهم محمية تركية . ان عصر الاستعمار قد ولى الى غير رجعة .

وحتى اذا كانت تركيا تعلن أنها تؤيد استقلال قبرص ، الا أن العضو الموقر مثل قبرص عرض لكم بالتفصيل الاجراءات التي اتخذت في المنطقة المحتلة من جانب القوات التركية وهي اجراءات ترمي الى الطابع القبرصي عن قبرص وتحويل جزء منها الى محمية تركية أو الى اقليم تركي ، أو الى امتداد تركي كما تقال في اللغة التركية . وفي مثل هذه الظروف فأى نفوذ وأي سلطة يمكن أن تبقى لحكومة الجمهورية ؟ وهل يمكن أن نتحدث بالفعل عن دولة مستقلة أو عن شبه استقلال حملته رياح هبت من الأناضول .

ان القبارصة ، سواء كانوا يونانيين أو أتراك أو أرمنيين ينبغي أن يحكموا أمورهم بأنفسهم وفي ظل العدالة . ان اليونان سوف تؤيد نتيجة أية مفاوضة بين القبارصة شريطة أن تدور هذه المفاوضات في اطار من الحرية وبعيدا عن تهديد السلاح الذي يرمي الى شل الارادة السياسية . وفي هذا الاتجاه فان أعضاء الجمعية العامة ينبغي أن يقدموا اسهامهم .

ان الجمعية العامة تعبر عن وعي وآمال الرأي العام العالمي ، ومن ثم فانها كرست فسي الماضي مجموعة من القرارات ، وبذلك أقامت نظاما للعلاقات بين الدول . وهذا يجعلنا نأمل فسي قيام عالم أفضل . انني مقتنع أنكم سوف تدعمون هذه الآمال بالنسبة لقضية قبرص وبالنسبة لدراسة مصيرها المؤسف والموجع الذي تعرض له شعبها .

رفعت الجمعية العامة . ١٩٦٢